

تاريخ النشر: 2018/07/01

تاريخ الإرسال: 2018/04/03

المدينة والحضرية في الجزائر: مقاربة نظرية

د. نورية سوامية

جامعة مصطفى اسطيمبولي معسكر، الجزائر

الملخص:

تقف إشكالية هذه الورقة البحثية عند مفهوم المدينة والمدينة الجزائرية على وجه الخصوص، مع التطرق إلى الظاهرة الحضرية والتحضر في الجزائر، وعليه نهدف من خلال هذا المقال إلى محاولة تحديد مفهوم المدينة الجزائرية، والوصول إلى أهم خصائص الحضرية والتحضر في الجزائر، هدفنا الأساسي هو التوصل إلى إدراك معنى المدينة والحضرية في المجتمع الجزائري. وعليه قمنا بفحص أهم المقاربات النظرية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الحضرية، وأيضاً استندنا في تحليلنا على الدراسات الإمبريقية التي عالجت هذا الموضوع، وخاصة الدراسات المحلية للمجتمع الجزائري.

نتائج هذه الدراسة بينت أن تصنيف المدن في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على المعيار العددي الإحصائي، الذي يفرق بين تجمع حضري والمدينة ك مفهوم، فالتجمع الحضري يحوي على الأكثر من 5000 ساكن، أما المدينة فتضم أكثر من 20000 ساكن، التي تنقسم إلى مدينة صغيرة، متوسطة، كبيرة ومدينة العاصمة. أما من الجانب الاجتماعي والثقافي تعيش مدننا أزمة حقيقة، تحتاج إلى إعادة تعريف من جديد، فالحدود بين المدينة والريف في المجتمع الجزائري أضحت غير واضحة بشكل دقيق.

الكلمات الدالة: المدينة، الحضرية، التحضر، الجزائر.

Abstract

The problem of this research paper stands in the concept of the city, urban phenomenon and urbanization in Algeria. Understanding the meaning of the city and the urban in Algerian society. Accordingly, we examined the most important theoretical approaches in sociology and urban anthropology. We also based our analysis on the empirical studies that dealt with this subject, especially the local studies of Algerian society.

The results of this study showed that the classification of cities in Algeria depends primarily on the statistical numerical standard, which distinguishes between the urban and the city as a community. The urban population includes the most 5000 inhabitants. The city has more than 20,000 inhabitants, which is divided into small, medium, large and the capital city.

On the social and cultural side, our cities are experiencing a real crisis, which needs to be redefined. The border between the city and the countryside in Algerian society has become unclear.

key words: City, urban, urbanization, Algeria

- مقدمة

إنّ المدينة ظاهرة من ظواهر الحضارة الإنسانية ومفردة من مفردات الوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان، يؤثر فيه ويتأثر به، وإنّ إشباع حاجاته الاجتماعية منها والنفسية والاقتصادية تعتبر من الأهداف الأصلية لإنشاء المدينة، وتتصل بهذه الحاجات أنشطة تتكامل وتتفاعل فيما بينها لتحقيق الكفاية للإنسان. كما ومن الثابت والمعروف أن المدن تختلف فيما بينها من حيث مكوناتها ووظائفها؛ إذ تتمتع كل منها بشخصيتها لجذورها التاريخية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.

لقد تطورت واختلقت نظم التفكير حول المدينة والظاهرة الحضارية لدى المفكرين بمختلف اتجاهاتهم، والمداخل النظرية التي حاولت تفسيرها ورصد أهم خصائص المجتمع في ظل مستجدات وتغيرات التحضر السريع وما يصاحبه من ظواهر اجتماعية واقتصادية وثقافية.

والجزائر من بين الدول التي شهدت تحولات على مختلف المستويات، وذلك كنتيجة حتمية لآثار التحضر والتصنيع والتحديث، والتي خلقت بدورها التباين الذي تمتاز به المدينة وعدم تجانس تركيبها سواء من الناحية الاجتماعية، أو الثقافية أو الاقتصادية، وكل هذا من جراء عامل الهجرة الريفية خاصة.

وعليه، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على مفهوم المدينة والمدينة الجزائرية على وجه الخصوص، وأيضا التطرق إلى الظاهرة الحضارية والتحضر في الجزائر، مع رصد أهم المقاربات النظرية والدراسات الإمبريقية التي عالجت هذا الموضوع.

1. حول مفهوم المدينة وتصنيفها

1.1. مفهوم المدينة

ينظر إلى المدينة من عدة زوايا مختلفة ومتعددة؛ فمن الباحثين من اعتبر المدينة وحدات نضجت خلال التاريخ الإنساني نتيجة الصراع مع الطبيعة، أو أنها مظهر أساسي للعلاقات المتبادلة بين الإنسان والمكان، واعتبرها الآخر بأنها مجموعة من العلاقات الاقتصادية المتبادلة، في حين نوه لها البعض أنها مركز من مراكز الإشراف السياسي أو الحربي أو التجاري، أو أنها نوع متميز من الوجود الإنساني (للتوسع أكثر حول الموضوع أنظر: PAQUOT T., 1990 ; MUMFORD L., 1964 ; RAGON M., 1975).

وعلاوة على ذلك تعتبر المدينة ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب وتشغل مكانا هاما لدى مختلف التخصصات المعاصرة في تحليل رؤية واضحة حول المفهوم الحقيقي للمدينة. نذكر من بينها الجانب القانوني الذي يدرجها في الإطار المكاني ذو الصبغة القانونية التابع بطبيعة الحال إلى الميثاق الموضوع من قبل السلطة العليا، لكن هذا لا يعني أن نضع هذا المفهوم في إطار التعميم نظرا لوجود العديد من المدن في العالم نشأت وتطورت دون إعلان رسمي.

أما من الجانب الإحصائي، فإن المدينة اتخذت معايير ديمغرافية وإحصائية كمحدد أول لمجالها، وعلى سبيل الدلالة "اتخذت الهيئات الدولية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على اعتبار كل مجتمع سكني يزيد عن 20000 نسمة مدينة" (شوقي عبد المنعم، 1981، ص. 25)، ويختلف هذا المعيار من مدينة إلى أخرى، فمثلا "في أمريكا تعتبر مدينة كل تجمع زاد عدد سكانه عن 2500 نسمة، بينما العدد بفرنسا هو 2000 نسمة، وهو 1000 نسمة بكندا، و5000 ببلجيكا، وقدر ب40000 نسمة بكورية، و200 نسمة بفنلندا" (بومخلوف محمد، 2001، ص. 24). والظاهر

عدم كفاية المعيار العددي في تحديد مفهوم المدينة إذ لا يمكن حصر مفهومها في مجرد أعداد، وعلى هذا الأساس يقول لويس ويرث L. Wirth: "إن وصف مجموعة ما واعتبارها حضرية بالاعتماد على الحجم وحده ينطوي على الكثير من التعسف الواضح" (WIRTH, L., 1998, P. 258)، ويضيف ماكس فيبر M. Weber أن "الحجم لوحده لا يشكل المعيار الحاسم" (WEBER M., 1974, P. 18)

ومن جهة أخرى يتحدد مفهوم المدينة من الجانب الاقتصادي المهني، وذلك حسب نوعية الفضاءات التي تقطنها غالبية السكان ونوع النشاط الذي تمارسه من زراعة وصناعة وتجارة، ويتضح هذا الأمر من خلال بعض النماذج، فمثلا إيطاليا تعتبر المكان الذي يمارس فيه نشاطات غير زراعية مدينة. وفي السياق نفسه يؤكد برجل E. Burger في تعريفه للمدينة على أنها "استيطان، تكون المهن الغالبة متمثلة في المشاركة في أنشطة غير زراعية، باعتبار أن النشاط المهني هو المميز بين الريف والحضر" (السالموطي نبيل محمد توفيق، 1999، ص. 342)، المبني على تقسيم العمل فقد أكد كل من كارل ماركس K. Marx وآنجلز F. Engels ذلك بقولهما: "إن تقسيم العمل داخل أمة ما يفترض أولا تقسيم العمل إلى عمل صناعي وتجاري من جهة، وعمل فلاحي من جهة أخرى، ومن تم التفريق بين المدينة والبادية وتعارض مصالحهم" (MARX K. – ENGELS F., 1972, P. 44)، من هذا المعيار يعتبر التفريق بين المدينة والريف (البادية) من وجهة نظر الماركسية أساسه تقسيم العمل بين عمل ذهني وعمل بدوي، ونظروا إلى المدينة على أنها مكان لتركز قوى منتجة، ومكان للسلطة السياسية. ومن تم تعتبر الفضاء الملائم لتطور الوعي والصراع الاجتماعيين الذين يعتبران المحرك الأساسي للتاريخ.

غير أن هذا التصنيف لا يرتقي بمفهوم الفضاء إلى مستوى رفيع، ولا يتطابق مع صورة المدينة التي حددها دوركايم E. Durkheim والتي يرفعها إلى مقام المجتمع الأعلى النموذجي، حيث يرى فيها مجال للتجمع يسمح بنمو الوعي الأخلاقي، والوحدة الجغرافية التي تتحقق فيها التضامن العضوي المؤدي إلى المزيد من الحرية والرخاء، وذلك بعد تصنيفه الثنائي بين مجتمعين الأول يسوده تضامن آلي والآخر تضامن عضوي، هذا بالإضافة إلى أن هناك مفكرون كثيرون تناولوا التصنيف الثنائي من أجل التفريق بين كل من المجتمع الحضري والمجتمع الريفي، كابن خلدون (العمران البدوي والعمران الحضري)، Maine (مجتمع يقوم على أساس المكانة وآخر على أساس التعاقد)، تونيز F. Tonnies (الجماعة القائمة على الإرادة الطبيعية والمجتمع القائم على الإرادة العقلانية)، ريدفيلد R. Redfield (مجتمع الفولك ومجتمع حضري).

وقد جمعا كل من سوركين Sorokin وزيمرمان Zimmerman، ثمانية خصائص يختلف بها المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي وهي: "المهنة، البيئة، حجم المجتمع المحلي، كثافة السكان، تجانس ولا تجانس السكان، التباين والتدرج الاجتماعي، التنقل والحراك الاجتماعي، نسق التفاعل الاجتماعي وأنماط الاتصالات التي يمارسها الناس في حياتهم اليومية" (أنظر: غيث محمد عاطف، 1983، ص. ص. 80-81)، فمن الجانب المهني يرى كل سوركين وزيمرمان أن سكان الريف يعملون في الزراعة إضافة إلى وجود مهن أخرى قد تحتاجها الزراعة ويحتاجها الريفيون في حياتهم اليومية، إلا أن حجم الذين يعملون في هذه المهن قليل جدا إذا ما قورن بالذين يعملون في الزراعة، أما المجتمع الحضري فيقوم على تنوع المهن، فغالبية السكان يعملون في الصناعة وما يتصل بها، وفي التجارة والتبادل والإدارة والحكم، فمهنهم غير زراعية في الأساس.

وهذا ما يطرحه عامل البيئة، التي هي طبيعية في الريف، حيث أنّ سكان الريف على اتصال مباشر بالأرض، أما سكان الحضر فهم بعيدون عنها وعن الطبيعة، وتعتبر البيئة عندهم اصطناعية تتمثل في البناءات الضخمة والمصانع والمؤسسات على اختلاف وظائفها.

وفيما يخص حجم المجتمع الريفي فهو صغير بطبيعته، ويتميز المجتمع الحضري بكبر حجم، وعليه هناك علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم. نفس الطرح يقال عن الكثافة السكانية؛ حيث تتميز بالانخفاض في المجتمعات المحلية الريفية مقارنة مع الكثافة السكانية في المجتمعات الحضرية التي تتصف بارتفاعها.

ويصف سوركين وزيمرمان سكان الريف على أنهم أكثر تجانسا وتمائلا وتشابها في السمات السيكولوجية أو الاجتماعية (كاللغة، المعتقدات، الآراء، أنماط السلوك وغيرها) عن سكان الحضر الذين يتميزون باللاتجانس واللاتشابه. كما أنّ مفهوم الطبقة لا يظهر في المجتمعات الريفية بينما يظهر بوضوح في المناطق الحضرية. ويتصف الريف بقلة تنقل سكانه ماعدا الهجرة من الريف إلى المدينة، بينما تتميز المدينة بالتنقل الاجتماعي الكثيف والدائم لسكانها. أما عن نسق التفاعلات، فهي في الريف تكون على مستوى ضيق وبدرجة ملحوظة وعميقة، فيتميز بالبساطة والمودة والإخلاص، فالتفاعل يحدث من الزاوية الإنسانية أساسا؛ أما في المجتمع الحضري فيتميز بكثرة الاتصالات ولكن مع ذلك تسود المدينة العلاقات الشخصية التي تتسم بالسطحية والتعقيد والنفعية واعتبارها قصيرة المدى.

لقد أدت عملية الانتماء إلى الفضاء إلى الاحتفاظ بالتكوين الحضري الموروث، ما جعل مفهوم المدينة يبرز في إطار العملية التاريخية التي ساهمت في إنشائها، وصارت لا تعدو حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي المدينة هي نتاج مراحل متطورة من تاريخها مع الاحتفاظ بالبنية الأولية، فالمدينة ما هي إلا نتاج تغير مستمر للحياة بها.

وفي الجزائر "قدمت كاتبة التخطيط بوضع معايير لتعريف المدينة وهي كل تجمع سكني حضريا إذا كان الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000 نسمة" (السويدي محمد، 1984، ص. 67) ويزيد عن "1000 عامل، منها 75% يشتغلون في قطاعات غير زراعية، وتتميز بمنجزات صغيرة تتمثل في توفر الوحدة الحضرية على خدمات عمومية (مستشفى، سينما، مسرح، مدرسة)" (بن اشهبو عبد اللطيف، 1976، ص. 152)، المعايير نفسها تم اعتمادها في إحصائيات 2008 لتحديد مفهوم المدينة (أو الوسط الحضري) كما يلي: (Armature Urbaine, 2011, P.P.)

(36-37)

- الحد الأدنى للسكان يقدر ب 5000 نسمة
 - النشاط الاقتصادي: أقل من 25% يمارسون النشاط الفلاحي
 - الشروط الأساسية: تتمثل في توفير شبكة الماء، الكهرباء والتطهير (réseau d'Assainissement)
 - الشروط المكملة: وجود مستشفى أو عيادة متعددة (polyclinique)، ثانوية أو مؤسسة للتعليم التوسط، وجود هياكل ثقافية اجتماعية كدور الشباب على سبيل المثال، هياكل رياضية ترفيهية، وكذا إدارية (مكاتب البريد، محكمة وغيرها)
- بمعنى كلما وصل عدد سكان منطقة ما 5000 نسمة فما فوق، وكان أقل من 25% منهم يمارسون النشاط الفلاحي، والبقية (75%) يمارسون نشاطات أخرى غير فلاحية، ويتوفر هذا الوسط (أو هذه منطقة) على كل الهياكل والتجهيزات الضرورية والأساسية يطلق عليه مدينة.

لقد تضمن مفهوم المدينة جملة من المفاهيم النظرية التي تأخذ عدة اعتبارات جوهرية متعلقة بالتشكيل المكاني وخصوصية الزمان، فضلا عن ممارسة الأنشطة المختلفة. لكنها في نفس الوقت تحتاج إلى معايير تكاملية حتى تستجيب لمتطلبات المجتمع، فقد "تشمل في الغالب على عدد أكبر من السكان، وتوجد بها درجة أعلى من التخصص وكمية أكبر من فائض العلة الذي يرسل إليها من القرى المجاورة نظرا لأن بعض سكان المدينة لا يعملون في الزراعة. وتتميز المدينة عادة عن القرية بوجود عدد أكبر من طرق المواصلات ومن المباني الضخمة ومن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط المدينة بما حولها من القرى والمدن" (LEDRUT R., 1968, P. 17)، وهذا الأمر لا يسمح لنا باتخاذ المقياس العددي أو الاقتصادي كشروط كفيلة لتحديد مفهوم المدينة، كما لا يحق النظر إلى المدينة من وجهة نظر جزئية، وقد حدد فيير M. Weber مفهوم المدينة بمقوميين: (طبارة رجاء مكي، 1995، ص. 60)

المقوم الأول: وجود مركز سلطوي، خصوصا مقر إمارة، بمثابة فجوة أو بؤرة

المقوم الثاني: وجود مركز دائم لتبادل السلع، أي وجود سوق على المدينة

وتأخذ المدينة عند فيير صورة من عدة زوايا ويبني لها مفهوم نموذجي تحليلي خاص، فالمدينة حسب رأيه كيان اقتصادي، سياسي، إداري وقانوني؛ تعدّ تجمع سكاني تجاري، الذي يستدعي توفر الأمن التجاري والعسكري، يتحدد بنمط معين من التنظيم الإداري والقانوني.

وبالموازاة لا تعوزنا التفاصيل عن استكمال الإطار الحقيقي للمدينة باللجوء إلى عملية التهيئة العمرانية للمجال الحضري، مما يطرح مسألة التصور والتخطيط؛ حيث يرى برجل E. Burgel المدينة مصطلحا مجردا، ويعتبرها "تجمعا فيزيقيا متألف من الشواهد الحضرية كالشوارع المنسقة، الطرق المعبدة والمنازل المشيدة، ومراكز التجارة وأماكن العبادة" (قباري محمد اسماعيل، 1986، ص. 184)، وفي سياق التفكير يراها قرافمير Y. Grafmeyer وصديقه جوزيف I. Joseph رقعة جغرافية وسكان، فهي في الواقع: "إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية وتجسيد لأشياء مادية وروابط من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد" (GRAFMEYER Y.- JOSEPH.I., 1998, P. 9)، وفي نفس الإطار يعتبرها شومبار دولو P.H. Chombart de lauwe "إطار مادي وتركيبية اجتماعية وثقافية" (CHOMBART DE LAUWE P.H., 1965, P. 35). وضمن هذا المنطق علينا تحديد النموذج الاجتماعي والثقافي الذي تتميز به المدينة.

إنّ دراسة المعايير الثقافية دلالة موضوعية تعطي للمدينة هويتها وطابعا الخاص، وقد أشار روبرت بارك R. Park أن المدينة "مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز" (غيث محمد عاطف، 1983، ص. 130)، فالمدينة حسبه ليست "مجرد تجمعات من الناس مع ما يجعل حياتهم فيها ممكنا مثل الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات، كما أنها ليست مجرد مجموعة من النظم والإدارات مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات المدنية من أي نوع، فالمدينة فوق هذا كله اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد" (الخواجة محمد ياسر، 2008، ص. 80). فقد أكد روبرت بارك على البعد الثقافي لصورة المجتمع وسلوك أفرادها، ويؤكد هذه الرؤية دوفينييو J. Duvignaud عندما اعتبر المدينة "مؤسسة (Matrice) تمثل تجمع لأفراد يحملون ثقافات مختلفة، وبالتالي يحصل ذلك التقارب في العادات والتقاليد المختلفة للسكان" (DUVIGNAUD J., 1986, P. 55)، وبذلك تتعدد الأنماط الثقافية التي تعزز الفروق الفردية وتتعداها إلى مستويات السلوك، واللاتجانس بين

الأفراد، التخصص وتقسيم العمل. ويؤدي ذلك التقارب بين الأفراد إلى نمو القيم والمعايير لديهم، إضافة إلى بروز ممارسات جديدة.

وعلى غرار ما سبق، فإن الحدود بين المدينة والريف في المجتمع الجزائري أضحت غير واضحة بشكل دقيق، تقتضي إعادة تعريفها من جديد؛ حيث أقر حجيج (Cf. HADJIDJ D., 2004, P. P. 87-95) أن مدننا تعيش أزمة هوية عميقة، فهي تعتبر اليوم الفضاء المميز الذي تدور فيه الصراعات الاجتماعية والمجال الذي تتمسرح فيه مظاهر الإقصاء والتهميش.

لقد خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة جراء الهجرة وعمليات التحضر السريعة اللاتجانس في المنظومة القيمية والمعارية الحضرية، وأعاق كل عمليات الاندماج الحضري حسب تعبير إشبودن العربي (Cf. ICHEBOUDENE L., 1998, P. P. 5- 23)، ومما ساعد على ذلك تدخل عوامل عدة كالتهميش، والإقصاء، والفقر، والبطالة وغيرها. وأصبحت المدينة تظهر في شكل متقطع مجالياً. وعلى محك هذه المعطيات أصبح من الصعب تحديد مفهوم المدينة *citadinité* في ظل اعتماد سكان المدينة على مرجعيات وخلفيات متناقضة ومتعددة، وهنا أشار رشيد حمدوش أن المدينة "مجال تمتزج فيه التصورات المتنوعة والمتضاربة وكذا المفارقات وكمجال تتلاقى فيه وتتواجد أشكال لأنظمة فكرية وتفكيرية أشمل وأوسع (...). أين تتداخل فيه الاستراتيجيات الاجتماعية المختلفة للأفراد" (حمدوش رشيد، 2009، ص. ص. 69-70)، فتختلف ممارسات الأفراد من أجل التكيف مع فضاء المدينة، وأخذ لقب المدني، والذي يبقى مفهوم نسبي، فقد طرح رشيد سيدي بومدين أنه من المستحيل أن نعلم على معايير ومرجعيات معينة لبناء مفهوم المدني (Cf. SIDI BOUMEDINE R., 1998, P. P. 25-38) والذي يبقى يختلف حسب خصوصية كل مجتمع وأفراده.

2.1. تصنيف المدن

إن المدينة لا تعدو أن تكون ظاهرة اجتماعية، وتعبيراً عن الممارسات الجمعية للسكان الذين يعيشون ويعملون معاً، فهي أكثر من مجرد جزء من أجزاء المجتمع، إذ تمثل حقيقة اجتماعية. ويأخذ في تصنيف المدن معايير كثيرة ومختلفة، فمن العلماء من يصنف المدن على أساس عدد السكان: مدن ذات كثافة سكانية عالية، وأخرى متوسطة، والثالثة ذات كثافة سكانية منخفضة؛ أو على أساس الأعمال التي تؤديها: فهناك مدن صناعية، وتجارية، وسياسية، وثقافية، وصحية وترويحية، ومدن متعددة الأغراض؛ أو تصنف من حيث درجة تقدمها، أو المهن الغالبة فيها وغيرها من التصنيفات. عموماً يمكن تصنيف المدن إلى ثلاث نماذج، وهي:

- **مجتمع المدينة البلدة Town**: وهي تجمع حضري يعم منطقة ريفية كبيرة الحجم ذات أبعاد محددة، وترتبط بالقرى المجاورة ارتباطاً وظيفياً وترتكز في هذا التجمع مراكز خدمات هذه القرى، وهو يتوفر على عدة خدمات ترفيهية ومطاعم ودور عبادة وغيرها من المؤسسات التجارية والسياسية. مدينة البلدة "تمثل قاعدة الريف وتعتبر عن نسق معقد من العلاقات الاجتماعية بين القرى الريفية والمناطق المتحضرة. وينتج هذا النموذج عن امتزاج أهالي القرى وأهالي المدينة في قضاء أعمالهم ولذلك فهناك قدراً من التجانس تتميز به المدينة البلدة" (عباس إبراهيم محمد، 2009، ص. 34)

- **المدينة الحضرية City**: تعتبر تجمعاً حضرياً يتكون من جماعات ريفية وأخرى حضرية وتتعدد فيها الاختلافات بين المدينة البلدة والقرية. "فالمدينة الحضرية تمثل نسقاً من البناء الاجتماعي ويزداد هذا البناء تعقيداً كلما نما حجم المجتمع وزادت كثافته وتعددت الوظائف والمهن" (عباس إبراهيم محمد، 2009، ص. 35)

- المدينة العاصمة (الميتروبوليس) Metropolis: في هذا الشكل أو النموذج "تتضح ظواهر التباين والتخصص وتعدد الأدوار في أقصى درجاتها" (عباس إبراهيم محمد، 2009، ص. 35)

وتصنف المدن في الجزائر حسب قانون رقم 20-2001 الصادر في 2001/12/12 الخاص بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وحسب قانون رقم 06-2006 الصادر في 2006/02/20 المتضمن تصنيف المدن إلى مدينة العاصمة (Métropole) ومدينة كبيرة (Grande ville)، ومدينة متوسطة (Ville moyenne)، ومدينة صغيرة (Petite ville)، وتجمع حضري (Agglomération urbain)، كما يشرحها الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: أنواع المدن حسب قانوني 20-2001 و 06-2006 (Armature Urbaine, 2011, P. 33)

القانون	الفئة	مفهومها
2001-20	مدينة العاصمة Métropole	وحدة حضرية تتكون على الأقل من 300 000 ساكن، ولها وظائف جهوية ووطنية، ودولية.
	مدينة كبيرة Grande ville	وحدة حضرية تتكون على الأقل من 100 000 ساكن.
2006-06	مدينة متوسطة Ville moyenne	وحدة حضرية، يتراوح عدد السكان فيها ما بين 50 000 و 100 000 ساكن.
	مدينة صغيرة Petite ville	وحدة حضرية، يتراوح عدد السكان فيها ما بين 20 000 و 50 000 ساكن.
	تجمع حضرية Agglomération urbain	مجال حضري يحوي على الأقل 5000 ساكن.

يتضح من خلال هذا التصنيف الاعتماد بالدرجة الأولى على المعيار العددي، الذي يفرق بين تجمع حضري والمدينة، فالتجمع الحضري يحوي على الأكثر من 5000 ساكن، أما المدينة فتضم أكثر من 20 000 ساكن، التي تنقسم إلى مدينة صغيرة، متوسطة، كبيرة ومدينة العاصمة، فإذا تراوح عدد السكان وحدة حضرية ما بين 20 000 و 50 000 أطلق عليها مصطلح المدينة الصغيرة، وإذا تراوح عددها ما بين 50 000 و 100 000 ساكن سميت مدينة متوسطة. أما المدينة الكبيرة تتكون على الأقل من 100 000 ساكن، وكلما وصلت وحدة حضرية 300 000 ساكن أصبحت تسمى مدينة العاصمة.

2. التحضر والحضرية: مقارنة مفاهيمية

يعد التحضر عملية اجتماعية أو عملية انتقال اجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر إما التمدين أو التحديث، فهو اقتباس بعض النظم أو الأساليب أو التنظيمات الإدارية الأكثر تطورا، ومن ثم فإن ظاهرة التحضر ظاهرة اجتماعية تتصل بالتغير الاجتماعي، أو عن طريق هجرة وانتقال أهل الريف والبادية إلى المدن، واعتبر كل من جون ريمي J. Remy و ليليان فواي L. Voyé التحضر "عملية تحول، بحيث تلعب الصناعة والخدمات المختلفة دورا في تحول الوسط الحضري إلى نقطة جذب اليد العاملة، الرغبة في تحسين الظروف الحياتية" (REMY J. - VOYE L., 1992, P.59)، إلا أن مفهوم التحضر لا يمكن أن يتحقق بمجرد إدخال الصناعات الجديدة، أو بمجرد السكن والإقامة في المدن... فالتحضر شيء أكبر من "وجوده الفيزيقي أو الإقامة الفيزيكية في المدينة، بل أنه عملية ديناميكية تتميز

بمواقف واتجاهات وأفكار وقيم خاصة، بالإضافة إلى كونه عملية اجتماعية طويلة ومعقدة لا تهدف فقط إلى إلغاء وتعديل أسلوب الحياة الريفية بقدر ما تهدف إلى فرض ونشر أسلوبها الخاص في الحياة الاجتماعية، وهذه العملية المعقدة لا يمكن تحقيقها بدون تربية، والإعداد الطويل الذي يساعد الناس على فهم الحياة الحضرية والسلوك والتصرف تبعاً لذلك" (عباس إبراهيم محمد، 2009، ص. 42).

على هذا الأساس يعد التحضر عملية معقدة لا يعني فقط السكن في المدينة، بل اكتساب ثقافة المدينة، فهو عبارة عن عملية خاصة بسكان المدينة أو بسكان الريف الذين هاجروا إلى المدينة، الذين تتغير سلوكهم وقيمهم وحتى مظهرهم وطرق معيشتهم، لكي يتكيفوا مع الحياة فيها، فالأسرة النازحة من الريف إلى المدينة على سبيل المثال تجد نفسها في الوسط الحضري، الذي يتطلب منها التكيف بأساليب الحياة الجديدة لكي لا تبقى الوحدة المنعزلة، تصبح بذلك تتقاسم الوظائف مع مختلف المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المدينة، وعليه تبدأ معالم التغير تتضح من خلال تغير القيم والممارسات، فتأثر على "البناءات والعلاقات لتحل محلها بناءات وعلاقات جديدة أكثر تماشياً مع المعطيات والظروف الحضرية الجديدة" (حمراكروا حميد، 2008، ب ص). وفق هذا التصور والدينامية لحركة الاستقرار الحضري تعمل عملية التحضر على التأثير في التركيب الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والمهني للسكان، مما يجعل الحضرية أسلوباً مميزاً للحياة.

إنّ الحضرية أسلوب حياة يتميز به سكان المدن، أو طريقة الحياة، أو كما اعتبرها لويس ويرث L. Wirth "الحضرية كنمط معيشي"، بمعنى أن الحضرية تتميز بعدة خصائص تشكل طريقة واضحة ومميزة في الحياة، فالحضرية تعد "أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية، والتي تتضمن تقسيم العمل، والتخصص الدقيق، وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات القرابية وزيادة الروابط الطوعية والعلمانية وزيادة عملية الصراع الاجتماعي وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال" (الخواجة محمد ياسر، 2008، ص. 20)، إضافة إلى شيوع العلاقات الثانوية وتفكك النسب الأخلاقي والمعياري، وظهور الفردية المتنامية، والتي تفرضها الطبيعة الأيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة.

وإن كانت تحمل الحضرية في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدينة، إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك فحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيره وهي ليست تعبيراً مقصوداً على الحياة في المدن، فقد نجد إنساناً متحضراً وسلوكه الكلي حضري في الريف، ونجد آخر يعيش في أكثر المدن تحضراً وهو مع ذلك لا يزال قروياً في تفكيره وطريقته معيشته بل وفي سلوكه، فالمسألة إذن مسألة سلوك وليس مسألة مظهر.

3. النظريات الحضرية

تعتبر الحياة الحضرية عموماً كيان معقد ومتعدد الأبعاد، لذا اختلفت النظريات التي اهتمت بالحضرية كمجال للبحث، وقد انصب اهتمام الباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجية الحضرية أكثر في البحث عن السمات والمعايير الاجتماعية التي تنظم العلاقات وتتحكم في الصلات والممارسات الاجتماعية للأعضاء المنتمين إلى هذا التجمع السكاني. ومن بين الباحثين الذين اهتموا بالحياة الحضرية نذكر: العلامة ابن خلدون، بالإضافة إلى النظرية الأيكولوجية، والنظرية النفسية الاجتماعية، ونظرية الثقافة الحضرية.

1.3. ابن خلدون وتصوره للحضرية

يعتبر ابن خلدون من المفكرين المسلمين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية؛ حيث فسّر المجتمع الحضري بعدما تطرق إلى مفهوم العمران بمعناه الشامل، والذي جعله موضوعاً لعلم جديد وهو "العمران البشري والاجتماع الإنساني"، عرف العمران على أنه: "التساكن والتنازل في المصر أو حلة للأنس بالعيشير واقتضاء الحاجات لما في طباعهم من التعاون على المعاش (...). ومن هذا العمران ما يكون بدوياً وهو الذي يكون في الضواحي والجبال وفي الحلال المنتجة للفقار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضرياً وهو الذي بالأمصار والمدن والمدر للاعتصام بها والتحصن بجرانها" (ابن خلدون عبد الرحمان، 1984، ص. 74).

من خلال هذا التعريف يبدو جلياً تقسيم ابن خلدون العمران إلى بدوي وآخر حضري، ويقول: "اعلم أنّ اختلاف الأجيال في أحوالهم إنّما هو باختلاف نحلّتهم في المعاش" (ابن خلدون عبد الرحمان، 1984، ص. 165)، مركزاً بهذا على أنّ اختلاف البدو عن الحضرة أساسه اختلافهم في طرائق الحياة والكسب أو النمط المعاش كما يسميه، بمعنى أنّ المجتمع البدوي قائم على ضروريات الحياة، نشاطات السكان بهذا المجتمع تقتصر على الفلاحة تربية المواشي، عكس المجتمع الحضري الذي يمارس فيه الصناعة والتجارة، بمعنى نشاطات تتجاوز الضروريات إلى الكماليات.

كما أرجع ابن خلدون الفروق بين البدو والحضر إلى "الاختلاف في مصادر المهنة والإنتاج أساساً، كما اتخذ من بنود المهنة أساساً وحيداً للتمييز بين الريف والحضر" (LEDROT. R., 1968, P. 7)، معتبراً المدينة كبنية اجتماعية هي في تطور دائم، فهو يرى أن الإنسان حضري بطبعه، وأن المدينة أو العمران الحضري كما يسميها هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها، بمعنى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتجاوزت مستواهم المعيشي ورخائهم، وتحولت حاجاتهم من الضروريات إلى الكماليات، تم تحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة. والسياق نفسه يركز على الحجم والقوة في إنتاج مدينة، كما يربط المدينة ونشأتها بالريف عبر أبعاد تاريخية واجتماعية واقتصادية، جديرة بالاهتمام والدراسة.

وتوسع ابن خلدون في تأصيل مفاهيم نشأة المدن والشروط الموضوعية لتخطيطها، وبحث في الظواهر الحضرية بدأً بالمعاش إلى الصنائع، فقد ركز في الفصل الرابع على لغة أهل المدن التي تتغير بتغير البيئات والظروف. وتتحدد الصورة النسبية لظاهرة الحضرية المبنية على الرؤية الخلدونية عندما يؤكد أن المدينة ضرورة حتمية ناتجة عن الانتقال التدريجي والدائم للبادية، فيقول "ولهذا نجد أن التمدن غاية للبدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها، ومتى حصل على الرياش الذي تحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج إلى الدعة وأمكن نفسه قياد المدينة، وهكذا شأن القبائل المتبدية كلهم. والحضري لا يتشوق إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعوه إليها أو لتقصير عن أحوال أهل مدينته" (ابن خلدون عبد الرحمان، 1984، ص. 167). ويؤكد ابن خلدون من جهة أخرى على عودة المجتمع وانتقاله من الحضارة إلى مرحلته الأولى المتمثلة في البداوة، والشكل رقم (01) يشرح تطور العمران عند ابن خلدون.

الشكل رقم 1 0: تطور العمران عند ابن خلدون



وقد لخص محمد حمداوي دراسة ابن خلدون واعتبرها "دراسة تاريخية واجتماعية مبتكرة، تبحث في الأسباب والعلل التي جعلت الدولة الإسلامية تتعاقب بصورة دورية من النشأة إلى الازدهار إلى السقوط (...). وأن الدولة موضوع دراسة ابن خلدون، مؤسسة تنشأ من مجتمع قبلي تشكل لحمته الأسر الممتدة والقرابات الدموية" (حمداوي محمد، 2005، ص. 67). وهنا تلعب العصبية دورا كبيرا في هذا التطور، إذ أنها تعد أقوى في مجتمع البداوة، وكلما بدأت تضعف يتجه المجتمع إلى حالة الحضارة ثم الفناء، عندما تتلاشى كل قيم التضامن والتعاون ونفسي الفساد والترف والبذخ.

2.3. النظرية الايكولوجية

تسمى النظرية الايكولوجية أو الايكولوجية الحضرية، ويقصد بكلمة الايكولوجية "العلم الذي يدرس الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة والوقوف على مبلغ نشاطهم وتفاعلهم مع عناصر البيئة" (الخواجة محمد ياسر، 2008 ص. 42)، تعرف هذه النظرية أيضا بمدرسة شيكاغو، والتي يعرفها آلان كولان A. Coulon بذكر مميزاتها فيقول: "إن سوسيولوجية مدرسة شيكاغو تتميز قبل كل شيء بالبحث الإمبريقي... فقبل ظهور وسيادة هذه الأعمال الإمبريكية كانت الأبحاث السوسيولوجية موجهة صوب التحقيقات الاجتماعية والتي اتصفت بالأخلاقية فكانت أكثر قربا للتحقيقات الصحفية أكثر منها للبحث العلمي (...). مدرسة شيكاغو أيضا تميزت على أنها سوسيولوجية حضرية أنجزت الكثير من الدراسات حول المشاكل التي تعاني منها مدينة شيكاغو (...). ومن بين الإسهامات الكبرى لهذه المدرسة تطوير مناهج البحث الكيفية كالعامل مباشرة في الميدان واستعمال الوثائق الشخصية واستغلال مصادر وثائقية مختلفة..." (COULON A., 1992, P.P. 3-4) ومما لاشك فيه، فقد أحدثت مدرسة شيكاغو تطورا ملحوظا في الدراسات الحضرية كونها اعتمدت على الدراسات الميدانية الحقلية، وإدراج مقاربتها الكيفية النوعية لدراسة الظواهر الحضرية.

تعتمد هذه النظرية في تفسير المدينة والحياة الحضرية على المفاهيم الايكولوجية، تبحث في مدى تأثير الظروف المكانية ومسائل التحضر في نمو المدينة، فأكد روبرت بارك R. Park -الذي يعتبر من الرواد المؤسسين لهذه المدرسة- على عدد من القضايا الهامة والتي تم إجمالها كالتالي: (خروف حميد وآخرون، 1999، ص. 14)

- المدينة مكان طبيعي لإقامة الإنسان المتحضر
- المدينة منطقة ثقافية
- المدينة بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة من الصعب تجاوزها.
- المدينة بناء متكامل ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية.

بمعنى أن المدينة تعد البيئة الطبيعية للطبيعة البشرية تحكمها قوانين خاصة، وتعرف درجة عالية من التنظيم، كما نلمس من خلال التحليل الذي قدمه بارك للمدينة وجود مستويين من التنظيم: الأول مادي والثاني ثقافي اجتماعي، يفترض "أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال (...). كما افترض أن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة وأن المدينة لها طابع عضوي" (غيث محمد عاطف، 1983، ص. 38). فالحاجة إلى العقلانية أو الرشد كما يسميها بارك تظهر في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة السكانية، مؤكدا اختفاء الجماعات الأولية داخل المدينة، ومعتبرا علاقات الأفراد لا تتعدى في كونها سطحية، تقوم على المصلحة والعلاقات الثانوية، وهي في العادة لا تمتد إلى أبعد من المحيط الذي يعيش داخله، المتكون من علاقات المهنة، الصداقة والجوار، وعليه أصبحت الحياة في المدينة أقل عاطفية وأكثر عقلانية.

3.3. النظرية النفسية الاجتماعية

تعتبر النظرية النفسية الاجتماعية التوجه النظري الذي سيطر على المدرسة الألمانية، وكانت إسهاماتها تدور حول اكتشاف الخصائص المميزة للمدينة والحياة الحضرية. وفي كل الأحوال ركزت هذه النظرية اهتمامها على جانب السلوك والفعل والعلاقات الاجتماعية، ترى أن الفرد لا يوصف بالحضرية بناء على مكان إقامته، بل استنادا إلى نمط سلوكه، فقد أكدت على اختفاء السلوك أو الفعل العاطفي بالمدينة، والذي استبدل بالفعل العقلاني، وذلك نتيجة الطبيعة المعقدة للحياة في المدينة، فالكثافة السكانية العالية، ولا تجانس القاطنين بها، وتجاور مبانيها حتم على الفرد تعديل سلوكه ليضمن التكيف والاستمرار بالعيش بالمدينة، وكما أن هذه الأخيرة تؤثر في الأفراد، فإنهم أيضا يعملون على تشكيلها انطلاقا مما يحملونه من تصور وعقلانية.

ومن الرواد الأوائل لهذه المدرسة ماكس فيبر M. Weber، الذي اعتبر المدينة مكان يعيش سكانه على التجارة والتبادلات أكثر من عيشهم على الزراعة، وعرف المدينة على أنها: "ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب وطرق الحياة، مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية، وهي بذلك وسيلة للتغيير الاجتماعي التاريخي" (رشوان حسين عبد الحميد أحمد، 1998، ص. 58)، بمعنى أن المدينة بطبيعتها المعقدة تشجع الفردية الاجتماعية، عكس الحياة الريفية التي تتسم بالجماعية، يتشارك أفرادها في تنظيم سلوكياتهم. ويرى أنه كلما ظهرت وانتشرت حالات عدم التعارف بين السكان في مجال واحد واختفاء وانغماس كل واحد في هويته المجهولة - كما يسميها فيبر- فإن هذا المجال سيتحول حتما من "قرية" إلى "مدينة".

وعلى النهج نفسه اعتبر جورج سيمل G. Simmel - تلميذ فيبر- المجتمع مجموع الأفعال المتبادلة للأفراد، تكون موجهة بمجموعة من الدوافع المختلفة: "الغرائز الجنسية، المصالح العملية، المعتقد الديني، متطلبات النجاة أو العدوان، المتعة في اللعب، العمل..." (كابان فيليب و دورتيه جان فرانسوا، 2010، ص. 72) فمصالح الأفراد واحتياج بعضهم بعضا هي التي تدفع في الحياة الاجتماعية نحو الأفعال المتبادلة التي تتكسر في التفاعل والتبادل واللذين يأخذان أشكالا متعددة، ومع هذه التفاعلات أو كما يسميها مفكرنا الألفة الاجتماعية (Sociabilité) تتشكل جوهر العلاقات الإنسانية.

كما ركز جورج سيمل في بحثه عن الأسس السيكولوجية التي تكمن وراء الطابع الخاص بالحياة في المدن ((Cf. SIMMEL G., 2007)، فدرس وحلل الأسس النفسية التي تكمن وراء الحياة الحضرية المترابلية كالنوترات والضياح، العواطف ونوع الذكاء والعقلانية التي يجب على الأفراد أن يتصفوا بها لضمان نجاحهم واستمرارهم في العيش بالمدينة.

وعلى ضوء هذا التحليل رصد لنا عبد الرحمن المالكي خصائص الحياة المتروبولية عند جوج سيميل في النقاط التالية: (المالكي عبد الرحمن، 2005، ص. 55)

- المتربول هي مجال "الاستقلال الفردي"
- المتربول هي مجال "أولوية العقل على العاطفة"
- المتربول هي مجال "سيادة العقل لتجريدي"
- المتربول هي مجال "سيادة العقل الحسابي"
- المتربول هي مجال "إنتاج السأم"
- المتربول هي مجال "العقل الحذر" (العقلية المتحفظة)
- المتربول هي مجال "الحرية الممنوحة للأفراد"
- المتربول هي مجال "تحقق الكونية"
- المتربول هي مجال "الفرذنة والعقلنة"
- المتربول هي مجال "ثقافة الموضوع" (الثقافة الموضوعية)
- المتربول هي مجال "التقسيم الأكبر للعمل"

إذن، فالحياة الحضرية حسب نموذج سيميل لها آثار سيكولوجية، فسكان المدينة يتعرضون إلى مؤثرات نفسية متعددة تجعلهم يعتمدون على إنشاء علاقات غير عاطفية، تكون عقلانية ووظيفية مع الآخرين، وتعتبر كمكانيزم للدفاع ضد تعقد الحياة الحضرية. وعلى هذا الأساس فإن الإنسان الحضري في تصور سيميل يلجأ إلى وسيلتين: الأولى هي التقليل من حجم العلاقات التي تربطه بالآخرين في المجتمع، والثانية هي تحويل أكبر قدر من العلاقات الأولية الوثيقة إلى علاقات ثانوية أقل شدة. وبما أن العلاقات الأولية هي التي تشكل أساس الترابط والتساند الاجتماعي، فإن تدهورها يكون له آثار سلبية على انتشار مظاهر الوحدة واللامعيارية بين السكان.

وفي هذا الإطار ركز سبسنجلر O.Spenger على الصور النفسية الاجتماعية للحياة الحضرية من خلال النقاط التالية: (السيد عبد العاطي السيد، 1984، ص. ص. 422-427).

- الثقافة الحضرية
- عدم التوازن بين الريف والمدينة
- تميز المدينة بالحرية والانفصال من القيود والروابط العقائدية
- ارتباط الحياة الحضرية بالمال والفكر والذكاء.
- التأكيد على العقلية الحضرية

نلاحظ أن سبسنجلر أقر باختلاف الريف عن المدينة بسبب تعارض نظام الحياة في كل منهما، ويكمن الفرق في التحرر الفكري، الاجتماعي وحتى الاقتصادي، فللمدينة ثقافة تؤكد على العقلية والمصلحية.

4.3. نظرية الثقافة الحضرية

من إسهامات نظرية الثقافة الحضرية نظرية لويس ويرث L. Wirth ، الذي بنى نظريته على المجتمع الأمريكي أثناء العشرينات والثلاثينات، أين تزايدت الهجرة في أمريكا. وهو في الحقيقة أحد تلامذة بارك لم يتبن المنظور الايكولوجي وحده، ولم يقبل بالنظرية الايكولوجية كنظرية حضرية نهائية، بل حاول التحقق من ثبات الطرق والمناهج الايكولوجية لوصف الحياة بالمدينة؛ فلقد شكل البعد الثقافي لدى ويرث اهتماما متزايدا عبر مساهماته الفكرية، في محاولة

لفهم المدينة من خلال مقاله "الحضرية كأسلوب في الحياة"، الدراسة التي نشرها عام 1938 في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع.

لقد شكلت الحياة الحضرية محور اهتمام لويس ورت الذي قدم إسهاما متميزا في بلورة مفهوم المدينة والنظر إليها كمتغير أساسي في علم الاجتماع الحضري، حيث يرى أنها "توطن مهم الحجم نسبيا، كثيف ودائم لأشخاص غير متجانسين اجتماعيا" (WIRTH L., 1998, P. 258). هذا التعريف يمكن تفكيكه إلى عدة عناصر مميزة للمدينة، وهي:

- حجم التجمع السكاني (كبير الحجم من حيث المساحة)

- الكثافة السكانية

- عدم التجانس الاجتماعي والاعتماد المتبادل والمتشابك بين السكان في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعملية والمهنية والنفسية وأنماط السلوك بين السكان، وبالتالي شيوع العلاقات الجماعية الثانوية، وأخيرا سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية.

والظاهر أن الحضرية عند ويرث هي بالأساس عملية الاستيعاب لنمط الحياة الحضرية بكل أبعادها ومستوياتها، والتكيف مع الواقع الاجتماعي والتنظيم الذي يميزه. وتتميز الحياة الحضرية من منظوره بالطابع الجزئي للعلاقات الاجتماعية والاتجاه إلى استخدام العقل في التبرير المنطقي، فكلما ازدادت المدينة نموا في الحجم بازدياد عدد المقيمين بها فإن اختلاف خصائص المقيمين بها تزداد. كما أن طبيعة العلاقات الاجتماعية تتعرض للتغير والتبدل فتصبح هذه العلاقات سطحية وغير شخصية ومؤقتة. وأصبح بذلك حجم المدينة يؤثر على طبيعة الروابط والتفاعلات بين الأفراد؛ إذ أن نمو حجم المدينة وتوسعها وتنوعها يؤدي إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين سكانها، فيترتب عن ذلك ظهور جماعات وثقافات متعددة ومختلفة ومتباعدة، وبالتالي يقل احتمال معرفة الفرد لسكان المدينة معرفة شخصية فتصبح العلاقات بذلك بين السكان سطحية ومؤقتة. كما تتكون المدينة من جماعات متباينة، الأمر الذي يؤدي إلى قلة فرص التفاعل بينها، بالإضافة إلى خلق صراع بين مختلف هذه الجماعات.

من جهة أخرى ظهر اتجاه الفروق الريفية بفضل الاتجاهات الحديثة التي ظهرت في القرن 19م، والتي أدخلت القرية كوحدة بنائية مقابل المدينة. وقد اكتسبت هذه الدراسات طابعا عمليا في مطلع القرن العشرين، نتيجة التطور الذي طرأ على مناهج البحث في علم الاجتماع. ويتجلى ذلك حين قام روبرت ردفيلد R. Redfield بصياغة ما سماه بالثنائية الريفية الحضرية، وهي التي تقابل بين مجتمع شعبي وآخر حضري، حيث أشار إلى أن المجتمعات تتحول عبر متصل يمثل أحد طرفيه مجتمع الفولك ويمثل الطرف الآخر المجتمع الحضري، وسعى منذ البداية إلى تحديد خصائص هذين المجتمعين وفهم التغيرات التي قد تحدث جراء هذا التحول.

وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري على إفتراضين هما: "أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر من الريفية إلى الحضرية، والثاني أن هذا التدرج يصاحبه اختلافات وفروق متسعة في أنماط السلوك والعادات والأفكار" (الحسيني السيد، 1980، ص. 117)؛ حيث يقوم مجتمع الفولك لردفيلد على المشاعر الجماعية، وفي المقابل التأكيد على المشاعر الفردية التي تميز المدينة والحياة الحضرية، وقد توصل بعد التحليل والمقارنة لعدة مجتمعات إلى صياغة عشرة متغيرات لقياس التحضر وهي كما مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 02: قياس الارتباط في مجتمع فولك وفي المجتمع الحضري انطلاقا من مجموعة من المتغيرات (الخولي حسن، 1982، ص. ص. 20-39)

المتغيرات	ارتباط أقل	مجتمع فولك	ارتباط أكثر	مجتمع حضري
العالم الخارجي	-	×	+	×
التباين	-	×	+	×
تقسيم العمل	-	×	+	×
تطوير إقتصاد السوق	-	×	+	×
وجود تخصصات مهنية	-	×	+	×
البعد عن الروابط القرابية	+	×		×
الاعتماد على المؤسسات الرسمية	-	×	+	×
التمسك بالعقيدة	+	×		×
الابتعاد عن العادات والأعراف	-	×	+	×
التسامح والتأكد على الحرية الفردية	+	×		×

ويبدو من الجدول أن التناقص في درجة التغير يجعل المجتمع أكثر قربا من المجتمع الفولك (الريفي أو الشعبي)، وتشير زيادته إلى الاقتراب من النموذج الحضري، وكلما اقتربنا من المركز كلما زادت الثقافة الحضرية، القائمة على الحراك، والتميز الطبقي، وتقسيم العمل والتباين الاجتماعي. لأن الحضرية تزيد من اتجاه الأفراد نحو العلمانية فترتبط النشاطات الحضرية بتوجهات عقلانية برجماتية وفعلية، وتنتشر الفردية وتزيد من سطحية العلاقات الاجتماعية.

وللتحليل الأدق سننزل أكثر من المجرد إلى الملموس ونتناول الظاهرة الحضرية في الجزائر، فحسب ما أشار قيس النوري إلى أنه "من العبث تعميم النموذج الحضري الأمريكي والأوروبي كأساس لصياغة الصورة الحضرية عن العالم الثالث، لأن كثيرا من مدن هذا العالم في إفريقيا وآسيا يغلب عليها قدر كبير من التشابه الاجتماعي أكثر مما تتسم به من التعددية" (النوري قيس، 2001، ص. 9). ومجمل القول، نريد الإشارة إلى أن مناقشة الأطر النظرية لا تحقق القطعية في مضمونها ولا يجب التسليم بصحتها المطلقة.

4. الحضرية والتحضر في الجزائر

انخرط المجتمع الجزائري منذ تعرضه للاستعمار في سيرورة تحول عميقة في كافة المستويات، هذه السيرورة تتلخص في عمليتي التحضر والتحديث، التي انعكست خاصة في تغير نمط الإنتاج من زراعي رعوي إلى صناعي خدمي، وفي النزوح الريفي وتوسع العمران... ولوعدنا إلى الوراء كما ذكر محمد سويدي (أنظر: السويدي محمد، 1984، ص. ص. 80-83) إلى النصف الأول من القرن 19م فسوف نجد أن القطاع الحضري لا يمثل سوى 5% أو 6% من مجموع السكان الذي قدر عددهم بحوالي 3 ملايين سنة 1830 في حين بلغت نسبة سكان الريف 95%، وكان الريف آنذاك يقوم على النظام العشائري (القبلي)، ومع الاستعمار بدأت مرحلة جديدة من الحياة الحضرية، امتدت إلى فترة ما بعد الاستعمار الفرنسي، عرف فيها المجتمع الجزائري نزوح ريفي كبير أدى إلى تحولات عميق في تركيبة المجتمع الحضري بشكل عام، تحولات مست جميع أصعدته.

إن هذه التحولات "هي سيرورة موضوعية، تحدث خارج إرادة ووعي الأفراد لأنها ترتبط بانتشار التحديث على المستوى الكوني عبر آليات انتشار مختلفة كما أنها تحولات بنيوية عميقة تتولد عنها شروخ في البنية الثقافية للمجتمع وأشكال من الوعي المنكسر أو المرايا المكسورة" (سبيلا محمد، 2010، ص. 100) وهذا ما أسماه كل من بورديو وصياد بالإجتثاث (Cf. BOURDIEU P.- SAYAD A., 1964) Le déracinement، الذي ترتب عن التوسع الحضري الفجائي والفوضوي جراء الاستقلال.

إن التحضر وتضخم المراكز الحضرية في مجتمعاتنا، لا يسير بنفس الوتيرة ونفس النمط الذي عرفته المجتمعات الأوروبية، فقد خلقت آثار التحضر السريع مبادئ لتكوين المجال؛ وقد أحدث التحضر في الجزائر "تحولا كبيرا على المستوى المادي وتغييرا لطبيعة النشاط المهني للأفراد" (BOUKHABZA M., 1989, P. 220)، وتعداه ليشمل تغير في القيم واتجاهات الأفراد، وتغير على مستوى المثل العادات وطرق التفكير. وإذا كان الاستعمار العامل المسبب لهذا التحول في الصرح الاجتماعي بتأثيره على الريف والمدينة في نفس الوقت (أنظر: السويدي محمد، 1984، ص. 80)؛ فإن هذا التحول مازلنا نشاهده اليوم أكثر في المراكز الحضرية، نظرا لكونها تشكل تنظيما اجتماعيا واقتصاديا مميزا. وإجمالا يعتبر التحضر عملية تعبر عن الجانب الدينامي للمجتمع الحضري.

إن المجتمع الجزائري يعرف ازدواجية أو ثنائية في عناصره الثقافية جراء تصادم منظومة الثقافة والقيم التقليدية، التي تركز على قيم الشرف والطاعة والجماعية... إلخ، ومنظومة الثقافة الحديثة، التي تتبنى قيم الفردانية، والنزعة البضاعية التبادلية، ومعايير الشبئية الأداة (للتوسع أكثر أنظر: سبيلا محمد، 2010، ص. 100)، انجر عن كل هذا اليتين أساسيتين فرضتا نفسهما وهما التمايز *Différenciation* والعقلنة *Rationalisation*، فالتمايز يعني اختلاف أفراد المجتمع واللاتجانس الناتج عملية تقسيم العمل، وانتقال المجتمع من مجتمع بسيط تحكمه علاقات آلية بين الأفراد إلى مجتمع معقد يخضع لآليات التضامن العضوي، الذي يفرض العقلنة والتخطيط في جميع الأمور واليادين.

كل هذا أثر في شكل ومحتوى العلاقات الاجتماعية، وبعدما كانت حياة الفرد محددة بأبعاد الجماعات المحلية وتحكمه رابطة العرف الاجتماعي، سيضطر في مجتمعه الجديد العمل على وضع مفاهيم حياتية جديدة يتأقلم بواسطتها مع نوعية الحياة التي يتطلبها المجتمع الحضري الجديد، ومن بين هذه المستجدات الروابط الاجتماعية وتشكيلها، والتي أصبحت تتميز بالسطحية والنفعية، الانقسامية والفردية، فقد أشار محمد نجيب بوطالب إلى ذلك واعتبر أن كل هذه "التحولات المفروضة أدت إلى أزمة في نظام القيم وأخرى في النسيج الاجتماعي وروابطه. لقد تم نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي إلى الجماعية الاصطناعية القائمة على الفردانية" (بوطالب محمد نجيب، 2009، ص. 103)

وذكر مرضي مصطفى أن الرابطة الاجتماعية التي "كانت تجمع أفراد الأسرة في المجتمع الجزائري الريفي قد تغيرت في أساسها، غير أنها لم تتغير في جوهرها. وقد كانت الرابطة الاجتماعية قائمة على أساس قاعدة عقارية هي الأرض وما يرتبط بها من أنشطة زراعية ورعوية وحرفية، وعلى أساس قبلي بقيمه المستندة على علاقات النسب والتضامن والتكافل والعلاقات الشخصية والعائلية، حيث كان فيها الفرد مندمجا في جماعته القروية، لا وجود مستقلا له، إلا ضمن عائلته وقبيلته. أما الآن فقد استقر في الفضاء الحضري التي تشكل المدينة تجسيدا له (...). فهو مطالب، في ظل المجتمع الحديث، الاندماج في جماعة اجتماعية جديدة لا تقوم على روابط الدم والقبلية للحصول على رزقها، بل تقوم على روابط قائمة على التعاقد لا على التعارف، قائمة على القانون لا على الأعراف، أو هكذا يفترض أن تكون كما هي في المجتمع الحديث" (مرضي مصطفى، 2008، ص. 90). كما أن العامل المرفولوجي المتمثل في انتشار المدن وازدياد حجمها

وكثافتها، وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات التي تساعد على حركة السكان وازدياد الاحتكاك واكتظاظ المساكن أنتج نماذج علائقية جديدة.

- خاتمة

تبعا للتفاصيل التي تطرقنا إليها نجد شبه إجماع بين السوسولوجيين والأنثروبولوجيين في أن الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الصناعية يفترض اختفاء الأطر الاجتماعية القديمة وتحللا لأنماط تنظيم المجتمعات التقليدية، فالدين والقيم والمعتقدات الجماعية، وكذا جماعات الأولية وغيرها سيختفون مع التصنيع والتحضر، وتظهر علاقات وروابط مختلفة مع انتشار الضبط الرسمي وكثرة الحراك الجغرافي والمهني، تسودها العلاقات الثانوية التي تتصف بالسطحية والنفعية ويزيد معدل الفردية وطغيان للقيم الفردية على القيم الجماعية.

هذه الاتجاهات والمقاربات النظرية تشكلت بالنسبة للباحثين إطارا فكريا عاما وحتى نستفيد من هذه النظريات الاجتماعية علينا أن نأخذ ما يناسب طبيعة مجتمعاتنا وخصوصيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأيضا طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها مجتمعنا، التي تعد مرحلة انتقالية. إذ لا يمكن الاستغناء على النظريات السوسولوجية لأنها تعتبر إرث معرفي يجب تثمينه ومحاولة تكييفه مع واقعنا.

- الهوامش

- 1- ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984.
- 2- بن اشهو عبد اللطيف، الهجرة الريفية في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية، 1976.
- 3- بوطالب محمد نجيب، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2009.
- 4- بومخلوف محمد، التحضر، الجزائر، دار الأمة، 2001.
- 5- الحسيني السيد، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1980.
- 6- حمداوي محمد، البنيات الأسرية ومتطلبات الوظيفية في منطقة بني سنوس في النصف الأول من القرن العشرين (قرى الزايل نموذجاً)، أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2005.
- 7- حمدوش رشيد، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر: امتدادية أم قطعية؟ -دراسة ميدانية لمدينة الجزائر نموذجاً-، الجزائر، دار هومة، 2009.
- 8- حمراكروا حميد، التحضر وتغير الأدوار الأسرية (دراسة ميدانية بالحي الشعبي ديار الزيتون بمدينة عزابة ولاية سكيكدة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
- 9- خروف حميد وآخرون، الإشكالات النظرية والواقع -مجتمع المدينة نموذجاً-، قسنطينة الجزائر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 1999.
- 10- الخواجة محمد ياسر، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، طنطا، مصر، دار الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 11- الخولي حسن، الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، 1982.
- 12- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري، لإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط6، 1998.
- 13- سبيلا محمد، في تحولات المجتمع المغربي، المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 2010.

- 14- السمالوطي نبيل محمد توفيق، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- 15- السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري - تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري-، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1984.
- 16- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984.
- 17- شوقي عبد المنعم، مجتمع المدينة، لبنان، دار النهضة العربية، 1981.
- 18- طيارة رجاء مكي، مقارنة نفس- اجتماعية للمجال السكني (دراسة ميدانية)، بيروت لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1995.
- 19- عباس إبراهيم محمد، التصنيع والمدن الجديدة - دراسة أنثروبولوجية لمدينة كيما بأسوان -، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2009.
- 20- غيث محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، بيروت، دار النهضة العربية، 1983.
- 21- قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التجهيز والتغيير والتنمية، الإسكندرية، منشأة المعارف الإسكندرية، 1986.
- 22- كابان فيليب ودورتيه جان فرانسوا، علم الاجتماع (من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات)، ترجمة: إياس حسن، سورية دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر ولتوزيع، ط1، 2010.
- 23- المالكي عبد الرحمن، سوسيولوجيا التحضر في المغرب (دراسة في العلاقة بين الأطر الايكولوجية والأنساق الثقافية بفاس)، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، الجزء الأول، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية، 2005.
- 24- مرضي مصطفى، "الرابطه الاجتماعية في الجزائر مساراتها وأزمته وضرورة تحديثها"، من: الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، الجزائر، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.
- 25- النوري قيس، الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، (الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ط1، 2001.
- 26- Armature Urbaine (Résultats issus de l'exploitation exhaustive), Collection Statistiques, RGPH 2008, N° 163, Algérie, O.N.S, 2011.
- 27- BOUKHABZA M., Ruptures et transformations sociales en Algérie, Alger , OPU, Volume 1, 1989.
- 28- BOURDIEU P.- SAYAD A., Le déracinement, Paris, Les éditions de Minuit, 1964.
- 29- CHOMBART DE LAUWE P.H., Des hommes et des villes, Paris, Payot, 1965.
- 30-COULON A., L'école de Chicago, Q.S. Je ?, 1^{er} édition, Paris, Puf, 1992.
- 31- DUVIGNAUD J., La solidarité, Paris, Fayard, 1986.
- 32- GRAFMEYER Y.- JOSEPH.I (présentation), L'Ecole de Chicago (Naissance de l'écologie urbaine), Paris, Aubier , 1998.

- 33- HADJIDJ D., « Ville et société en Algérie: Ou est donc passé le sociologue ? », In: Sociologie et société en Algérie. Actes de Colloque national de Sociologie des 4,5 et 6 mai 2002 ORAN, Alger, CASBAH, 2004.
- 34- ICHEBOUDENE L., « l'intégration citadine : à propos de la difficulté d'être algérois », In : ouvrage collectif, la ville dans tous ses états, Alger, CASBAH, 1998.
- 35- LEDRUT R., Sociologie urbaine, Paris, Puf, 1968.
- 36- MARX K. – ENGELS F., L'idéologie allemande, Paris, Ed. Sociales, 1972.
- 37- MUMFORD L., La cité à travers l'histoire, Paris, Seuil, 1964.
- 38- PAQUOT T., Homo Urbanus, Paris, Ed. du Félin, 1990.
- 39- RAGON M., L'homme et les villes, Paris, Albin Michel, 1975.
- 40- REMY J. - VOYE L., La ville : Vers une nouvelle définition ?, Paris, L'Harmattan, 1992.
- 41- SIDI BOUMEDINE R., « la citoyenneté : une notion impossible ? ». In : ouvrage collectif, La ville dans tous ses états, Alger, CASBAH, 1998.
- 42- SIMMEL G., Les grandes villes et la vie de l'esprit, Traduit par Françoise Ferlan, Paris, L'Herne, 2007
- 43- WEBER M., La ville, Traduit de l'Allemand par Philippe FRITSCH, Paris, Ed. Aubier Montaigne, 1974.
- 44- WIRTH, L., « Le phénomène urbain comme mode de vie », GRAFMEYER Y.- JOSEPH.I (présentation), L'Ecole de Chicago (Naissance de l'écologie urbaine), Paris, Aubier, 1998.